القطاع الخاص داخل في الربـ

القطاع الخاص : الشراكة أقوال لم يصاحبها أفعال في الواقع

تحقيق /أحمد الطيار

لا يرى القطاع الخاص اليمني أي جديد يمكن لمسه في بنية الشراكة مع الحكومة ويعول فقط على ما خرج به مؤتمر الحوار الوطني من قرارات وتوصيات خصوصا في مجال إنشاء "المجلس الاقتصادي الاجتماعي" والذي يمثل إطارا مشتركا بين الحكومة والقطاع الخاص يختص بقضايا القطاع الخاص ويعالج مشاكله وتطرح فيه مشاريع القوانين والتشريعات للنقاش قبل أن تتبناها الحكومة وتحيلها على السلطة التشريعية.

القطاع الخاص اليمني يرى أن الحديث عن الشراكة بينه وبين الحكومة قد طال الحديث فيه منذ قيام الجمهورية اليمنية عام 1990م وما زال أقوالا بدون أفعال، فالأقوال لم يصاحبها أي أفعال على ارض الواقع خصوصا تمكين القطاع الخاص اليمني من تنفيذ المشروعات التنموية وفتح المجال أمامه للعمل في مشروعات الطاقة والنفط والغاز ومعالجة المياه والطرق والبنى التحتية فهذه المجالات تدار بواسطة الدولة وينافسه فيها شركات عالمية من خارج اليمن ويمنع عنه فرص الحصول على التمويلات الميسرة والقروض فيما يتعرض لمنافسة غير متكافئة من شركات دولية ذات دعم من بلادنا, فأين الشراكة التي تدعي الحكومة .

تعريف

يقول الاقتصاديون إن التعريف الدقيق للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لا يخرج عن معنى أن الشراكة تعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، الالتزام بالأهداف، حرية الاختيار، المسؤولية المشتركة والمساءلة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.

مبررات الشراكة

حين حددت الخطط الاقتصادية الخمسية لليمن ما بعد الوحدة العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص على أنها شراكة مستدامة كانت ترمي إلى إدخال القطاع الخاص في عمليات التنمية انطلاقا من المفهوم الدولي للشراكة ودور القطاع الخاص في التنمية ولذا فإن التطورات في اليمن على المستوى الاقتصادي كانت تستدعي هذه الشراكة لكن معوقات تطبيقها كانت أكبر حسب ما يقول المستشار والمحاسب القانوني زهدي مجني الخبير في شؤون القطاع الخاص ،مشيرا إلى أن شراكة القطاعين العام والخاص في اليمن لها مبررات ضرورية منها أن التغير التقني والاقتصادي المتسارع والذي أتاح الفرصة لتخفيض كلف المشاريع وضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو ،ومحدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها ، وتقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية مع زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني ، وتزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة كل ذلك من اجل التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام وتحقيق قيمة اعلى للأموال المستثمرة.

تكامل وليس صراعاً

تمتلك الدكتورة نجاة جمعان الأكاديمية بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء ونائب رئيس فريق التنمية المستدامة ممثلة القطاع الخاص بمؤتمر الحوار الوطني رؤية ثاقبة لمسألة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص فهي ومن خلال عملها الأكاديمي وباعتبارها أحد ابرز سيدات الأعمال في اليمن تدرك أن الشراكة لم تتم خلال الفترة الماضية وهذا ناجم عن عدم فهم كل طرف للآخر فالحكومة تستقوي على القطاع الخاص بامتلاكها للسلطة والقوة والثروة فيما القطاع الخاص يعتبر نفسه مقيدا ولم يحصل على فرص للنهوض وهذا ما أدى إلى عدم تحقيق أي تنمية اقتصادية يتشارك فيها الطرفان لمصلحة المجتمع.

وترى الدكتورة جمعان أن الشراكة تكامل وليس صراعاً ويجب أن تنوي الحكومة توفير البنية التحتية الأساسية للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية من خلال إسناد المشاريع الاقتصادية في جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أم الخدمية فتحقيق مبدأ التكامل يتطلب شراكة في جميع مراحل اتخاذ القرار، وهذا الرأي يمثل اتفاقا للقطاع الخاص في مفهوم عملي للشراكة وليس أقوالاً في الخطط والاستراتيجيات .

إشكالية

كان الدكتور طه الفسيل أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء قد توصل إلى إشكالية تشوب الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة في الوقت الراهن حول الشراكة بقوله إنه ومنذ انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي عام 1995م والحديث عن الشراكة بين الدولة ممثلة بالحكومة والقطاع الخاص لم ينقطع ومع ذلك فإنه منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا والإشكالية الرئيسية القائمة في بلادنا تتمثل في عدم وجود فهم محدد واضح ومتفق عليه بين الطرفين لمفهوم الشراكة وأهميته وطبيعة مكوناته .فالدولة ترى أنها قد قامت بما يجب عليها وأنها مهدت الطريق أمام القطاع الخاص لكنه لم يتمكن من اغتنام هذه الفرصة وتسلم قيادة عجلة التنمية الاقتصادية والدفع بالنشاط الاقتصادي وفي المقابل يرى القطاع الخاص بأنه شريك وبنسبة 50% وخاصة في عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات .

المعضلة

تكمن المعضلة في عدم التحديد الواضح والمتفق عليه بين الحكومة والقطاع الخاص لمفهوم الشراكة وطبيعة مكوناتها وعناصرها الأساسية الأمر الذي نتج عنه أمور سلبية على رأسها عدم وجود آلية مؤسسية تنظم عملية الحوار والتشاور والتنسيق بين الطرفين وكذا غياب التحديد الواضح لأدوار ومجالات التعاون والتكامل بينهما ،ويقول الدكتور الفسيل: لا تزال رؤية الحكومة تجاه القطاع الخاص حتى الآن تتسم بعدم الوضوح والشفافية بالإضافة إلى أنها لا تمتلك رؤية واضحة لطبيعة دورها الاقتصادي والاجتماعي واستمرار ضعف البناء المؤسسي والتنظيم الإداري للدولة بصفة عامة والحكومة بصفة خاصة والصعوبات والتحديات التي يعاني منها القطاع الخاص.

واقع

حين يتحدث أرباب القطاع الخاص عن الشراكة مع الحكومة تنتابهم الحسرة فطوال العقدين الماضيين لم يستكمل آليات الشراكة ولم تصل إلى بر الأمان فالشراكة من وجهة نظر محمد محمد صلاح نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة لا تزال غامضة كما أن العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص يلفها الغموض أيضا نظرا لغياب مفهوم الدولة بمعناه القانوني الحديث مما جعل القرار السياسي والاقتصادي يتعامل مع مختلف القضايا الوطنية الملحة بأسلوب ارتجالي عشوائي بعيد عن الرؤية الواقعية المستوعبة لمعطيات الواقع المعاش ومتطلبات بناء المستقبل المنشود باعتبار أن القرار مرهون بمراكز القوى والمصالح والفساد التي استطاعت أن تتغلغل في مفاصل وتكوينات الدولة كافة واستطاعت أن تفرض نفسها على مراكز صنع القرار عبر شبكة من المنافع المتبادلة والتي أجبرت بعض قيادات الدولة على تبني وتبرير وتمرير ممارسات ومخالفات عناصر مجموعة الفساد والمصالح .

ويضيف صلاح: المشكلة الاقتصادية هي الأساس والحكومة لا تبدي أي اهتمام بالاقتصاد والقطاع الخاص ولذلك تصاعدت أرقام البطالة ونسب الفقر بسبب سوء إدارة الدولة ،ويؤكد: لولا تواجد رجال الأعمال الوطنيين والقطاع الخاص المنتج وليس الفاسد لانهار الوضع الاقتصادي.

المجلس الاقتصادي

حين يتحدث رجل الأعمال أحمد أبو بكر بازرعة رئيس فريق التنمية المستدامة في مؤتمر الحوار الوطني يؤكد أن موضوع الشراكة حاز نقاشات كثيرة في مؤتمر الحوار وفي أكثر من محور لكن أهمها كان موضوع إقامة إطار مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص سمي "المجلس الاقتصادي الاجتماعي" يتكلم عن قضايا القطاع الخاص ويعالج مشاكله وتطرح فيه مشاريع القوانين والتشريعات للنقاش قبل أن تتبناها الحكومة وتحيلها على السلطة التشريعية ويؤكد أن هذا المجلس أحد أهم أدوات تحقيق الشراكة الفعلية والتكامل بين القطاع الخاص والحكومة .

الأقاليم

يلفت الدكتور سعيد العبد بانعيمون الأستاذ الأكاديمي ورئيس لجنة الاستثمار بالاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية الى أهمية الشراكة في ظل الأقاليم ويؤكد أن الشراكة مع الحكومة في الوقت الراهن لا بأس بها ولكن ليست على الوضع الأمثل ، ويأمل أن تكون هناك شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والحكومة،كما يأمل أن الوضع في الأقاليم سوف يكون على المستوى المطلوب لأن الشراكة بين القطاع الخاص وحكومات الأقاليم سوف تكون مؤشرا على جدية هذه الحكومات في العمل التكاملي بين القطاع الخاص والقطاع العام وكلما كانت الشراكة حقيقية كلما كان في صالح التطور الاقتصادي للإقليم.

نصوص

مثلت مخرجات الحوار الوطني في التنمية المستدامة نقطة تحول جديدة على سبيل تحقيق الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص فقد نصت وأكدت على الشراكة وأوجبت تشجيع القطاع الخاص من قبل الدولة والمانحين ليتحمل مسئولياته في التنمية ،وأقرت في هذا الشأن خطوطا عريضة عملية منها أن يشكل فريق وطني فني من الجهات الحكومية ومشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، تضطلع بدراسة وتصميم مختلف جوانب رسم السياسات وتنفيذها وتقييمها، وطرح البدائل لشأنها عند اتخاذ القرار وشددت على أهمية إيجاد فصل حقيقي بين متخذي القرار الاقتصادي الحكومي وبين متخذي القرار الاقتصادي في القطاع الخاص.

وحدد التزام القطاع الخاص القيام بدوره في عملية التنمية بناء على احتياجات وسياسات الدولة، بمعنى توزيع المهام الأساسية بين الدولة والقطاع الخاص للقيام بالعمليات التنموية المختلفة. وتشجيعه بمنحه التسهيلات والفرص العادلة للجميع.

تفاؤل

يضيف محمد عبده سعيد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية آمالا وتفاؤلا حيال نجاح الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة ففي اجتماع تشاوري في الغرفة التجارية الصناعية لمناقشة الأوضاع والصعوبات التي يمر بها القطاع الخاص حاليا يؤكد أنه متفائل من أن الأيام القادمة ستكون مبشرة بالخير على الاقتصاد الوطني وخصوصا موضوع الشراكة مع الحكومة ويقول إن الحكومة تدرك انه لا تنمية بدون شراكة حقيقية مع القطاع الخاص لأن التوجه العالمي هو الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص ولا يوجد مخرج إلا بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ولهذا فمهما طالت المدة أو قصرت فإن الجميع متأكد أن الشراكة يجب أن تتم وأن الوقت قد حان لتطبيقها وأن نكون معا وليس ضدين.

يعاني من التخمة المالية!

القطاع الخاص يمثل لبنة أساسية للتطور الاقتصادي في أي بلد لكن في اليمن هذه الحقيقة غائبة لأسباب تكون متعلقة بطبيعة العلاقة القائمة بين متخذي القرار ورجال المال والأعمال وهو ما نتج عنه مصالح غير مشروعة فكان المولود لهذه العلاقة غير شرعي تبرأ الجميع منه ليكون الاقتصاد الوطني هو من يدفع ثمن الاختلال القائم بين قطبي التنمية في اليمن الحكومة والقطاع الخاص.

الثورة الاقتصادي /عبدالله الخولاني

تؤكد المؤشرات الرسمية أن مساهمة القطاع الخاص في التنمية ضعيفة حتى قبل الأحداث التي شهدتها اليمن كما أن التزاوج غير الشرعي بين المسئولين الحكوميين ورجال المال والأعمال كانت صفقات محببة لدى الشريحة الأوسع من هذا القطاع لما تدر عليهم من أرباح وصفقات وامتيازات يلمسها المواطن البسيط.

تظهر بيانات الحسابات القومية للسنوات (2007-2013م) أن متوسط نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (22.6%) تمثل استثمارات القطاع الخاص المحلي ما نسبته (46%) في المتوسط من الاستثمار الإجمالي و (10.4%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يفسر انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض فرص العمل الجديدة.

وطبقا لوكيل وزارة المالية المساعد احمد حجر فإن البيانات تؤكد أن استثمار القطاع الخاص، المحلي لا تتجاوز نسبتها إلى إجمالي مدخرات القطاع الخاص للفترة (2007-2013) (82.4%) من إجمالي استثمارات القطاع الخاص، بل عند إضافة مخصصات إهلاك الأصول الثابتة للقطاع الخاص إلى إجمالي مدخراته سنجد أن نسبة الفوائض لدى القطاع الخاص عن حجم استثماراته خلال هذه الفترة تصل في المتوسط إلى (76.1%)، وهذا ما يعني وجود موارد مالية ضخمة لدى القطاع الخاص متاحة للاستثمار تسمح للقطاع الخاص المحلي مضاعفة استثماراته دون أي حاجة للإقراض من الغير وهذا ما يجعل اعتماد القطاع الخاص المحلي على الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي لتمويل الاستثمار محدوداً جداً، وهذا ما تثبته البيانات النقدية، حيث نجد أن قروض القطاع الخاص من البنوك التجارية والإسلامية في القطاعات ذات الطبيعة الإنتاجية وعلى افتراض أنها استثمارية بصورة كلية لا تتجاوز نسبتها في المتوسط خلال الفترة (2012-2007م) (13%) من إجمالي استثمارات القطاع الخاص المحلي و (8%) من إجمالي استثمارات القطاع الخاص والمحلي والأجنبي أيضاً ، وهذا يعني أن القطاع الخاص يعتمد في تمويل استثماراته وبدرجة أساسية على السيولة النقدية التي بحوزته وليس على الاقتراض من البنوك التجارية.

سيطرة

بعد اعتماد الحكومة لسياسة الاقتصاد الحر منذ منتصف التسعينيات وتخليها عن معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية سيطر القطاع الخاص على مفاصل الاقتصاد الوطني فطبقا للبيانات الحكومية يستحوذ القطاع الخاص على ما نسبته (70%) في المتوسط للفترة (2007-2013م) من حجم الواردات السلعية ،وهذا ما يجعل القطاع الخاص يلعب الدور الرئيسي في تحديد حجم الطلب على العملات الأجنبية في سوق النقد الأجنبي وبالأخص في ظل امتلاكه لسيولة نقدية مرتفعة ،وهذا ما يثبته ارتفاع حجم النقد المتداول والودائع تحت الطلب والتي تمثل ما نسبته (40%) من إجمالي العرض النقدي (M2) وكذا قدرة القطاع الخاص على تمويل وارداته من موارده الذاتية حيث لا تتجاوز نسبة القروض من البنوك التجارية بهدف تمويل واردات القطاع الخاص في المتوسط خلال الفترة (2007-2013) ما نسبته (16%) من إجمالي قيمة واردات القطاع الخاص، وذلك رغم استحواذ قروض القطاع الخاص لتمويل التجارة الخارجية على ما نسبته (46%) من إجمالي قروضه من البنوك التجارية والمصارف الإسلامية كما تظهر البيانات أن إجمالي العرض النقدي (M2) حقق متوسط معدل نمو سنوي للفترة 2008-2012م بلغ (10.8%) في ظل متوسط معدل نمو سنوي لنفس الفترة للناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز(6.7%) بالأسعار الجارية و (0.4%) بالأسعار الثابتة، وهذا ماساهم في ظل استمرار معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة وبالأخص في ظل قيادة النقود لعملية النمو في إجمالي العرض النقدي.

أموال الحكومة

من خلال البيانات النقدية نلاحظ أن نسبة القروض والسلفيات للبنوك التجارية إلى إجمالي الودائع لديها ارتفعت من(62%) عام 2007م الى نحو (69%) عام 2012م ،ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في القروض الحكومية من البنوك التجارية، وهذا ما جعل نسبة قروضها من البنوك التجارية إلى إجمالي قروضها ترتفع من (44.1%) عام2007م إلى (68.6%) عام 2012م، وذلك على حساب تراجع نسبة قروضها لصالح القطاع الخاص من (54.7%) عام 2007م إلى (30%) عام 2012م وهذا ما ترتب عليه انخفاض نسبة قروض البنوك التجارية للقطاع الخاص إلى إجمالي ودائعه لديها من (37.3%) عام 2007 إلى (35.5%) عام 2012م كما أن صافي سلفيات الحكومة من البنوك التجارية والإسلامية ارتفعت من (289) مليار ريال عام 2007م إلى (853) مليار ريال عام 2012م بما نسبته (44%) و (69%) على التوالي وهذا ما يعني في ظل تدني نسبة قروض وسلفيات البنوك التجارية للقطاع الخاص إلى حجم ودائعه (وبالأخص في مجال الاستثمار وارتفاع أسعار الفائدة) أن جزءاً هاماً من عائدات الجهاز المصرفي ترجع وبدرجة أساسية إلى إقراضها للحكومة بهدف تمويل العجز، وهذا ما يجعل الحكومة تلعب دوراً هاماً في استمرار نشاط العديد من البنوك التجارية وصناديق الضمان الاجتماعي، وبالتالي أصبح الاقتراض الحكومي عبر إصدار أذون الخزانة والسندات الحكومية والصكوك الإسلامية هو البديل الأمثل أمام البنوك التجارية والإسلامية والقطاع الخاص في ظل الوضع غير الآمن والمشجع على الاستثمار الخاص والمحلي والأجنبي في المشاريع الإنتاجية، وذلك بسبب ارتفاع درجة الأمان للاقتراض الحكومي والعائد المالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، خاصة إذا ما عرفنا أن مدفوعات فوائد الدين العام الداخلي من البنوك التجارية بلغ نحو (308) مليارات ريال بما نسبته (135%) من إجمالي قيمة الإنتاج و(155%) من قيمة الناتج المحلي لقطاع التمويل والتأمين عام 2012م هذا ما يعكس حجم الدور الذي تلعبه القروض الحكومية في تشغيل موارد القطاع المصرفي والعائلي الضخمة وغير المشغلة وبعوائد مجزية، وفي نفس الوقت خطورة استمرار عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية ما يجعل عملية الاستثمار من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي محدودة جداً، وهذا ما يزيد من ضعف قدرة البنوك على تشغيل مواردها وبالأخص في مجال تمويل المشاريع الإنتاجية ومستقبلاً على قبول الودائع ،وهذا ما سيترتب عليه في حال تحسن وضع الموازنة العامة إن شاء الله تعالى وبالتالي تراجع حجم اقتراضها من السوق المحلي وبالأخص من البنوك التجارية الإسلامية ومن ثم تراجع حجم قروض وسلفيات البنوك التجارية والإسلامية في ظل عدم قدرة القطاع الخاص المحلي والأجنبي زيادة قروضه منها بما لا يقل عن الحجم الذي خفضته الحكومة من قروضها وبنفس أسعار الفائدة، وهذا ما قد يؤدي إلى تكبد العديد من البنوك التجارية والإسلامية خسائر كبيرة، قد تؤدي إلى زعزعة الوضع المالي ومن ثم الوضع الاقتصادي.

تخمة مالية

ويؤكد الخبير الاقتصادي حجر أن المؤشرات الاقتصادية والمالية تشير إلى وجود تخمة مالية كبيرة لدى القطاع الخاص المحلي والبنوك التجارية والإسلامية المحلية، حيث يزيد حجم مدخرات القطاع الخاص المحلي وكذا حجم موارده المتاحة للاستثمار عن حجم استثماراته في المتوسط ما نسبته (21.33%) و(76.1%) على التوالي، كما لا يتجاوز متوسط نسبة قروض القطاع الخاص من البنوك التجارية والإسلامية إلى إجمالي ودائعه لديها للفترة (2007م-2012م) (31.5%)، ومتوسط نسبة إجمالي قروض وسلفيات البنوك التجارية والإسلامية إلى إجمالي الودائع لديها (67%) بينما تتعدى هذه النسبة في العديد من دول المنطقة(الأردن وتونس ومصر)(100%) وهذا يعني أن اعتماد القطاع الخاص في تمويل أنشطته على الاقتراض من الجهاز المصرفي محدودة جداً، حيث نجد أن متوسط نسبة قروض القطاع الخاص من البنوك التجارية للفترة (2007-2013م) لا تتجاوز في مجال تمويل الاستثمار(13%) من إجمالي استثمارات القطاع الخاص المحلي و (16%) من إجمالي قيمة الواردات السلعية في مجال التجارة الخارجية خلال هذه الفترة، وهذا ما يعكس مدى ضخامة حجم الموارد المالية السائلة المتاحة لدى القطاع الخاص وعدم احتياجه للاقتراض من القطاع المصرفي.

مواطنون: تنصل عن مسؤولياته التنموية

استطلاع/ حسن شرف الدين

ينظر المواطن اليمني إلى رجال المال والأعمال بريبة فهم دائماً يلهثون وراء الأموال دون مراعاة لظروف المواطن الذي يشكو الفقر والبطالة..

"الثورة" استطلعت بعض آراء المواطنين حول دور القطاع الخاص في التنمية وتشغيل الأيادي العاملة، ودوره في التخفيف من الأزمة التي مرت بها البلاد خلال الفترة الماضية.. فكانت الحصيلة التالية:

البداية كانت مع الناشط الشبابي سلطان النويرة الذي قال:

- من المعروف في أي بلد أن القطاع الخاص يعتبر أهم قطاع بعد القطاع الحكومي في عملية التنمية بل ويتعدى ذلك في البلدان المتقدمة إلى أن يتفوق دور القطاع الخاص على القطاع الحكومي في عملية التنمية.. ومن المعروف أن القطاع الخاص في اليمن شأنه شأن أي قطاع سواء الحكومي أو المختلط يتأثر بالبيئة المحيطة وعلى رأسها مشكلة الأمن، وكما يقال رأس المال جبان فلا ننتظر من المستثمرين أن يتركوا أموالهم عرضة للنهب والابتزاز.. ولا ننكر أن هنالك عوائق تواجه القطاع الخاص ومنها العوائق التشريعية والتي أخذها مؤتمر الحوار في عين الاعتبار من خلال فريق التنمية الشاملة الذي تناول هذا الموضوع بتوسع.

المسؤولية الاجتماعية

وأضاف النويرة: للأسف أن القطاع الخاص يتنصل من موضوع المسئولية الاجتماعية التي يجب أن تتبناها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والبشرية في وقت واحد.. كما أن القطاع الخاص في ظل البطالة المخيفة كان له دور إيجابي من خلال استيعاب الأيدي العاملة، ولكن هنالك معضلة الضمانة التجارية التي تطلب من الشاب عندما يتقدم لطلب العمل في القطاع الخاص وهذا بدوره يكون عائقاً أمام الشباب من الالتحاق بأي عمل من أعمال القطاع الخاص.

وبالنسبة لدور القطاع الخاص في الفترة الماضية وتخفيف الأزمة التي مرت بها اليمن يقول النويرة: للقطاع الخاص عذره، لا تنظر منه أن يقدم على أي مغامرة أو تهور من شأنه أن يهوي برأس ماله.. فكما سمعنا أنه خلال الأحداث التي مرت بالبلد خلال العام 2011م وحتى الآن خرجت الكثير من رؤوس الأموال بسبب أن المستقبل مجهول وأن الوضع كان لا يطمئن.. وبالتالي أصبحت الحكومة تتحمل عبئ ذلك الأمر.

محل توقف

أما الأستاذ ماجد علي التبريزي –موجه تربوي- فيقول: القطاع الخاص في اليمن ظل محل توقف عن التطور والنمو منذ عام 2010م وهو غائب عن المسئولية الاجتماعية إلى حد ما.. وإن ظهرت بعض الشركات بصور إيجابية.. وبسبب الوضع الاقتصادي خلال الفترة قل إسهام القطاع الخاص تجاه تشغيل الأيادي العاملة بل وأقفلت بعض الشركات التجارية خطوط إنتاج واستغنت عن الكثير من الموظفين والعمال، ناهيك عن تسريحهم دون تأمين أو مستحقات وهو ما يخالف القانون.

وأضاف التبريزي: يعتبر القطاع الخاص مؤشر انعكاس للوضع العام وهو رديف للأمن والاستقرار إن تحقق نشط وإن لم يتحقق الأمن والاستقرار انعكس دوره سلبياً على المجتمع والأفراد.. كما أن الضريبة المقدمة من القطاع الخاص هزيلة جداً مقارنة بما يفترض أن تقدمه للدولة.. مما يسهم سلباً في انتشار الفساد و البطالة.

مرتبط بشقين

فيما يرى الحقوقي علي الديلمي -رئيس منظمة يمن للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية- أن موضوع القطاع الخاص مرتبط بالسياسات الاقتصادية للبلدان والحكومات.. وهذا الشق وخاصة في اليمن يحتاج لفعاليات وورش عمل تحدد السياسات الاقتصادية للبلاد والحكومة.. حيث يحتاج لتوضيح العلاقة بين الحكومة والتجار في رسم السياسات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وتنظيم العلاقة في ما بينهما.. وخاصة أن موضوع البطالة وموضوع الأيادي العاملة في اليمن لايزال ارتجالياً وإن أقرينا على الواقع دور للتجار والقطاع الخاص لحل بعض الإشكالات.

وأضاف الديلمي: الواقع الاقتصادي اليمني يحتاج لتنظيم العلاقة مابين القطاع الخاص والحكومي أولاً ويحتاج لقوانين تنظم وخطط موضوعة للعمل في القطاع الخاص بحيث يتم الاستفادة بشكل كبير وعلى نطاق واسع.

لم يساهم

أما محمد هيسان -موظف في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل- فيقول: القطاع الخاص لم يساهم في التنمية إطلاقاً ولم يقدم أي خدمة لامتصاص البطالة وتشغيل الأيادي العاملة في البلاد.. وكذلك رجال الأعمال لم نلمس أي نشاط لهم خلال الفترة السابقة.